وحده كما ان الفضل في تقرير مذهب النشوء والتحوّل على مبادىء عملية اختبارية ثابتة هو لداروين وحده . على ان نيوتن وقف في مذهبه عند هذا الحدّ ولم يشر الى العلاقة بين جاذبيته وسائر قوى الطبيعة ليردّ هذه اليها او يجعل تلك منها حتى انتشر مذهب النشوء والتحوّل فاتمّ الرابط وصارت هذه النتيجة لازمة لدى معتنقي هذا المذهب كما في هذا القول

شوق تكامل من ادنى الوجود الى ... اعلى فأعلى الى أعلى أعاليه
حتى تناهى وقلب المرء تلهبهُ ... نارٌ من الحبّ يذكيها وتذكيه

ولاسيما انهُ كان قد تقرّر قبلهُ تحوّل قوى الطبيعة بعضها الى بعض كالحرارة والنور والكهربائية واعتبارها جميعها من اصل واحد

الدكتور شميل

الاجتماع

والخلل في الغريزة العائلية والنقص في القانون

بيّنت في المقالة التي صدرت في مقتطف الشهر الماضي الخلل التي يرافق وظيفة حفظ النوع واقتصرت في البيان على ما يسمح المقتطف بنشره وضربت صفحاً عمّا شاهدت من الحوادث الغريبة التي تؤيد ذلك ولا تبقي مجالاً للريب . وسأبيّن في هذه المقالة الخلل في الغريزة العائلية وقد تسرّعت الكلام عليها هنا دون بقيّة الغرائز لانها فرع من وظيفة حفظ النوع والصفة التي يتوقف عليها حب العائلة وينشأ منها النظام الاجتماعي . وسنرى فيما يأتي ان الغرائز في الحيوان والانسان لا يصح الاعتماد عليها في الاعمال الحيوية ولا في الاوضاع الادبية لان في عملها خللاً تابعاً لخلل الاصل الذي نشأت منهُ . ولا غروَ اذا وجد الخلل في غريزة الانسان العائلية لانها احدث عهداً في تاريخ النشوء من الغريزة الجنسية ولانها في الحيوان اضعف منها في الانسان واقل وضوحاً من بقية الغرائز

ومما يدعو الى تدقيق البحث في هذا الموضوع ما نراهُ دائماً من زعم بعض الكتّاب والمفكرين لاثبات بعض النظريات في فلسفة الاجتماع العائلي والجنسي ان الاجتماع بلغ في سلّم الارتقاء الغاية التي لا غاية بعدها والانسانية بلغت حدّاً من الكمال لا يقبل المزيد لان العقل البشري ضمنَ السعادة للانسان بما اكتشف من اسرار الطبيعة وبما سنّ من الشرائع والقوانين والنظامات . على ان حكمهم هذا لا تؤيدهُ البراهين الوضعية ولا تنطبق موادّهُ على

العوامل والظواهر الطبيعية ولو تعمّقوا في درس النظام الطبيعي لعرفوا فساد مقدماتهم ومن ثم فساد نتائجها . والفيلسوف الحقيقي لا يخدع بالظواهر بل يمعن النظر في كل ما يقع تحت حواسه ويرجع به الى مصدره ولا ينفك حتى يتكشف له سرّه ويفهم معنى وجوده

لا صحة لما يزعمهُ عامّة الناس ان الغريزة في الحيوان دليل امين للعمل الحيوي لانها مختلة في عملها وفاسدة في نظامها وقد بيّنت في المقالة السابقة الفساد الذي يرافق غريزة حفظ النوع في الانسان لانها تنحرف عن قضاء العمل المعينة لهُ الى عمل آخر هو ضد الطبيعة . والغريزة الاجتماعية او العائلية تنحرف ايضاً عن عملها الى عمل آخر هو ضد الاجتماع ويظهر ذلك في الحيوان بقتل صغاره وفي الانسان بالاسقاط ومنع التوالد . فالانسان لا يختلف بذلك عن الحيوان الاّ بكونهِ يتذرّع بما عندهُ من العلم والمعرفة لاتخاذ الطرق الناعمة الحمل او المسهلة الاسقاط فقل بذلك اضطرارهُ الى قتل الاطفال . فالغريزة العائلية فيهِ ارتقت كثيراً عما هي في الحيوان ولكن بقي فيها اثر الضعف الحيواني

من مفاسد الاجتماع الراقي ميل الانسان فيهِ الى تقليل نسلهِ لانهُ في الاصل كثير التوالد فاستنبط الوسائط المتعددة لتقليلهِ وغلب في الامم المتوحشة او القليلة التمدّن الاتجاه الى الاسقاط وفي الامم المتمدنة والراقية الاتجاه الى ما يمنع الحمل . والاسقاط معروف منذ القديم لان فلاسفة اليونان كانوا يجوزونهُ في بعض الاحوال واليهود والفرس كانوا يعاقبون عليهِ وهو لا يزال كثيراً عند الهنود المستقلين وغير قليل عند الهنود الخاضعين لحكم الانكليزي والبعض يجريهِ علناً دون خشية العقاب من اية سلطة كانت . ولو وقف هذا الخلل عند الامم المنحطة لقلنا ان الاثر الحيواني لا يزال راسخاً فيها وانها لا تستطيع ان تتغلب عليهِ الاّ بارتقاء الانسانية . على ان وجودهُ عند الامم الراقية دليل على رسوخهِ في الانسان ولو خلا في سلم المدنية لانهُ ليس بنادر حتى عند ارقى الامم مدنية رغماً عن مراقبة السلطة ومعاقبة القانون . ومن الامثلة على ذلك ان بعض الاتراك يعتقدون ان حياة الجنين الحقيقية لا تبتدئ قبل الشهر الخامس فلا يحسبون الاسقاط قبلهُ جريمة على انهم لا يقفون عند هذا الحد ولا يمتنعون عن اجرائهِ بعد اعتباره جريمة فقد حكم في الاستانة في مدة عشرة اشهر من سنة ١٨٧٢ بثلاثة آلاف حادثة اسقاط . وهو في اوربا اقل منهُ في الشرق لان المراقبة هناك اشد ولان الحكومة اقامت الملاجئ للاولاد غير الشرعيين فقلّ الاسقاط عندهم وزاد عدد الفقراء وهذا هو السبب في زيادة الاسقاط في الشرق وقلة الفقراء وقد كثُر الميل لتقليل النسل الى درجة تزعج الاسف حتى اصبحت النساء المتمدنات

تفتخرن بالاسقاط كما تفتخر به نساء الامم المنحطة ويعذرهن في ذلك عدم استطاعتهن اعالة عائلة كبيرة في احوال المدنية الحاضرة . ويميل السواد الاعظم في هذه الايام الى الوقوف عند الولادة عند حد ولد او ولدين

اما الحيوانات فليس في وسعها ان تجري عملية دقيقة ومركبة كعملية الاسقاط فتقلل نسلها بقتل صغارها وقد انتقل هذا العيب الغريزي فيها الى الانسان لانهُ عدا عما هو فيهِ من فساد الغريزة بمنع الولد والاسقاط لا يزال يحفظ في غريزتهِ اثرًا من الغريزة الحيوانية بقتل الصغار فاليونان والرومان كانوا يعتبرون الطفل المولود حديثًا غير متمتع بحق الحياة والالمان كانوا يهجرون اولادهم والعرب قبل الاسلام كانوا يئدون بناتهم اي يدفنونهن احياء والهنود واهل الصين يقتلون نحو ثلثي بناتهم ولا يزال ذلك جاريًا عند الشعوب المنحطة في سلم المدينة او الآخذة بالانقراض كسكان جنوب غاليا الجديدة وفينيا الجديدة . ويمكن ايراد شواهد كثيرة على ذلك استنادًا على بعض العلماء الذين بحثوا في هذا الموضوع وعلى تقارير المرسلين نضرب عنها صفحًا اكتفاء بما ذكر . على ان اوضح دليل على ضعف الغريزة العائلية هو وجود هذه العادة عند الامم الراقية حيث قامت الطرق العملية التي لا خطر منها على صحة المرأة مقام الطرق الخشنة التي تستعملها الامم المتوحشة

واذا بحثنا عن انقراض بعض الشعوب علمنا انهُ من ضعف الغريزة العائلية فيها او من عدم نموها الا ان ذلك لا يوجب الاعتقاد بامكان انقراض الجنس البشري لان هذه الغريزة متأصلة كثيرًا في الانسان واصلها الحيواني قد يؤدي الى انقراض بعض الشعوب او بعض الانسان ولكن يبقى منها فيهِ ما يكفي لحفظ نسلهِ الى مدى الاجيال . ولعل العلم يدفع المدنية المستقبلة بوضع نظام للعيشة سهل وبسيط ويسهل الكسب والسعة للعموم فتقوى بذلك الغريزة العائلية ويقل الميل لتقليل النسل

لا ريب ان الانسان كائن اجتماعي والغريزة الاجتماعية فيهِ وان تكن حديثة الا انها فيهِ ارقى جدًا منها في كل جمعية حيوانية حتى ان القرود الشبيهة بالانسان لم تتقدم من هذا القبيل تقدمًا كبيرًا وبعضها وان اظهر من عواطف الحب ما يدل على اهليتها للعيشة الاشتراكية كما نراها وهي في الاسر الا انها في الحالة الفطرية لا تعيش الا عيشة عائلية ولا تتألف جميعها الا من افراد العائلة ويندر ان يجتمع منها عشرة معًا . روى بعضهم اجتماع خمسين قردًا يلعبون معًا على ان ذلك نادر واذا ثبت فهو لا يدل الا على دور اجتماعي في اول نشأتهِ . والاجتماع الانساني هو بدون شك ارقى واعلى مما لا يقدر حتى ان الشعوب

الخطة كثيراً في سلم المدينة والاقرب الى الفطرة الاصلية كاهالي استراليا الاصليين تظهر الغريزة الاجتماعية فيهم باكثر وضوح مما هي في القرود

ان وضوح الغريزة الاجتماعية في الانسان مال بالفلاسفة والمفكرين الى الاعتقاد بانها خاصة طبيعية يمكن للهيئة البشرية ان تتخذها قاعدة لسعادة الحياة . وقد افرغ العلماء مجهودهم لوضع نظام ادبي على اساس علمي لا يكون فيه دخل للقوى التي فوق الطبيعة فاخفقوا ولم يستطيعوا الوصول الى الغرض الذي يرمون اليه لانهُ لم يكن عندهم ما يرجعون اليه في مطاليهم سوى اضطرار الانسان الغريزي الى العيشة الاجتماعية وكان هذا المعوَّل عليه منذ القرون الماضي الى الآن فذهب بخنر وهو من اركان العلماء المادبين « ان ما يدعى بالحس الادبي ينشأ من الغرائز الاجتماعية او من العادات التي تمر في الجمعية حيوانية كانت او انسانية وان الناموس الادبي ينشأ من الاجتماع وبتكيف في جمعية معلومة بمقتضى التصوُّرات والحاجات التي تتطلب في تلك الجمعية . وذهب ايضاً الى ان الانسان كائن اجتماعي ولا يمكن اعتبارهُ خارجاً عن الاجتماع الاَّ حيواناً مفترساً فمن الواضح ان الحياة الاشتراكية توجب عليه واجبات اشتراكية وتتألف ثمة منها مبادئ ادبية خصوصية » وبقي هذا الرأي معتمداً الى عهد قريب لان هكل وهو من اركان العلماء المعاصرين يرتأي « ان الشعور بالواجب لا يتوقف على حكم القانون بل على مدلول الغرائز الاجتماعية الموجودة في كل الحيوانات العليا التي تعيش مجتمعة والتي غايتها العظمى في الحالة الادبية التوفيق بين الانانية والغيرية . اي بين حب الذات وحب الغير فاذا شاء الانسان ان يعيش في جمعية حسنة النظام وان يكون سعيداً وجب عليه ان يسعى للحصول على سعادته الخصوصية وعلى سعادة المجتمع الذي يختص هو به وسعادة امثالهِ الذين يؤلفون ذلك المجتمع وعليه ان يعرف ان نجاحهم هو نجاحهُ وان شقاءهم هو شقاؤهُ . وهذا الناموس الاساسي الاجتماعي بسيط وطبيعي حتى يتعذر علينا معاكستهُ نظرياً او عملياً وهو جارٍ اليوم كما كان يجري منذ الوف من السنين » . على ان علماء هذه الايام يخالفون هذا الرأي لانهم تيقنوا وجود الفساد في الغريزة وعدم صحة الاسترشاد بها فالادب الذي يعزوهُ هكل الى الغريزة الاجتماعية ونموها في الانسان والحيوان يرجع في وضعهِ الى نمو القوى العاقلة كما لا يخفى . وقد اوضحنا في ما سبق ان الغرائز الجنسية قد تقوم بمطالبها افعال ضد الطبيعة والغرائز الاجتماعية قد ترضى بافعال ضد الاجتماع لان منع النوالد والاسقاط وقتل الاطفال افعال ضد الاجتماع وتسيير جنباً لجنب مع حب الزوجة وحب الاولاد ونرى ايضاً ان لاعداء الهيئة الاجتماعية اي الاشقياء والقتلة وسفاكي الدماء نوعاً خصوصياً من الاخلاق

الادبيَّة فهم امناء بعضهم لبعض ويميل بعضهم الى بعض ويكرهون سواهم وقد يكون لاحدهم وهو اكثر الناس شرًّا وافظعهم عملاً واشدهم رهبة انعطاف خاص لأحد امثالهِ . فالغريزة الاجتماعية ليست ان يكون لكل انسان او لكل فئة غريزة اجتماعية خصوصية بل هي التي تؤهل افراد الهيئة الى عمل مشترك يكون فيهِ من التضامن العام ما يضمن السعادة للعموم والاَّ بقيت الغريزة الاجتماعية في الانسان دون درجة البلوغ لبنيان الاجتماع وتشييدهِ على اركان السعادة

رغماً عمَّا بلغ الانسان من المدنية والعلم لا تزال غريزتهُ الاجتماعية ناقصة لانها لا تستطيع ان ترشدهُ الى الخطة التي يجب عليهِ ان يتبعها ولا ان تدلهُ على الحدود التي يصح أن يقف عندها وهذه هي العقدة التي لا يمكن حلها حلاً مرضيًا لا بالنظريات العقلية ولا بالتعاليم الدينية . لان تشويش الغريزة في عملها يشوش على الانسان عملهُ واذا استرشدها ارتبك بين ان يحصر ميلهُ في اقاربهِ او ابناء ملتهِ ودينهِ او فيمن كانوا على مشربهِ وآرائهِ وتصوراتهِ او ان يتوسع فيهِ الى كل الجنس البشري سواءٌ في ذلك السود او البيض والصالحون والطالحون . ومن المعلوم ان الآراء لحل هذا الاشكال قد اختلفت كثيرًا باختلاف الازمنة والتصورات فكان الشعور الديني قبل هذه الايام مقدمًا على كل شعور سواهُ وكان الدين الصلة القوية بين الشعوب والحروب الدينية بثور ثائرها بدون انقطاع والدين المسيحي وهو من اشد الاديان تسامحًا لم يقوَ على تسكين ثورة هذا الشعور المخجل والامم المسيحيَّة التي يقول لها مشترعها من لطمك على خدك الايمن حوِّل لهُ الايسر كانت اشد الامم حماسًا للقتل وسفك الدم ولم تقتصر في ذلك على عداوة الامم التي لم تكن على دينها بل انتشرت العداوة بين فحلها الخنافة فثارت حروبًا دموية بعضها على بعض رخصت فيها الارواح ودلت اوضح دلالة على فساد الغريزة الاجتماعية وعلى عدم استطاعة الدين على اصلاح فسادها . ثم ضعف الشعور الديني وحلَّ محلهُ الشعور الوطني ولكنهُ لم يكن اقل منهُ انحرافًا ولا اضعف نظامًا لانهُ أثار ايضًا من الحروب اكثر مما أثار ذاك وهدم من بنيان الاجتماع اكثر مما هدم ذاك والتاريخ الماضي والحاضر شاهد على ذلك . وقد اخذ في هذه الايام ينتشر مبدأ التضامن العام وعليهِ اجتمعت امم تخالفة الدين واللغة والعوائد والاخلاق وحملوا على الصين حملة مشتركة ولم تجمعهم تلك الجنسية لان الجنس المغولي انضم الى الاجناس الاوروبية ولا الرابطة الدينية لانهم كانوا مؤلفين من كاثوليك وبروتستانت وارثوذكس وبوذيين على ان ذلك ليس من التضامن العام بل هو تضامن فئة كبيرة مشتركة في المنافع ومتشابهة في التدريب العسكري والسياسي

فالتضامن العام هو ان يشعر كل فرد من افراد الهيئة البشرية بواجب العمل بما فيه سعادة الكل . ويزعم البعض ان هذا الميل سيزيد انتشاراً حتى يشعر البشر كلهم انهم متضامنون على ان ذلك مما يعسر او يستحيل تحقيقهُ لما فيهِ من التشويش لان الميل المتطرف مضر ويدعو احياناً الى الانعطاف على الاشرار المضرين بالهيئة الاجتماعية وقد حمل بعض الامم على الاشتراك في الحرب بدون ان يكون لها منها فائدة ولهذا يفضل ان تقيد الغريزة بفائدة الناس المجتمعين لغاية مشتركة . وقد ظهر من احتكاك الاجناس المختلفة بعضها مع بعض في المعايش والمرافق صعوبة كبرى في تطبيق هذا المبدإ ونرى النزاع قائماً على الدوام في اميركا بين البيض والسود . ونرى الصينيين يحرمون في اميركا واوستراليا من بعض الحقوق التي يتمتع بها اهل البلاد

اتضح مما تقدم ان الغريزة الاجتماعية هي من مكتسبات الانسان الحديثة وانها لاتزال فيهِ ضعيفة او غير بالغة حدّ التمو بحيث لا يصح الاسترشاد بها لوضع نظام ثابت يصح العمل بهِ والسير بمقتضاهُ فاضطر الحال منذ الازمنة القديمة الالتجاء الى سنّة الوحي او الشريعة الدينيَّة لربط العلائق بين الناس والتوفيق بين مصالحهم . وبعد ما تشعبت المصالح وتعددت المطالب اضيفت اليها الشريعة الوضعية او القانون المدني فتوصلوا بذلك الى نوع من نظام الحياة المشتركة على ان ذلك لم يأتِ الانسانية بمنالها المنشودة بل هو اشبه بمحاولة الطبيب في مداواة مرض عضال لا يرجى منهُ الشفاء فهو يحاول ان يدفع الالم عن المريض او ان يطيل اجلهُ اذا استطاع لانهُ عند وقوع الكوارث التي تقوم فيها القوضى مقام النظام ويتسلل فيها النقاب على وجه القانون تظهر الغريزة باقوى مظاهرها من الخيال ومن امثلة ذلك ما شاهدتهُ في كارثتين مهمتين احداهما في مدينة بيروت سقطت فيها منازل كبيرة على سكانها فاحتشد الناس لمساعدة المنكوبين واخراج المردومين وتشاغل الكثيرون عن المساعدة بسلب ماوقعت عليهِ ايديهم . والثانية في مدينة زحلة احترقت فيها السوق الكبيرة فاسرع الناس الى تخليص البضائع لاصحابها ولكن ضاع منها بالنهب بقدر ما ضاع بالحريق . وما كدت افرغ من كتابة هذه الاسطر حتى ابدت ذلك الانباء البرقية عن زلزلة مسينا فان الغرائز الطبيعيَّة انحلت من قيودها وانقضَّ اللصوص على الخازن ينهبونها واضطرت الجنود ان تقرنها بالسلاح

فالاجتماع اذاً لم يبلغ منتهى امل الانسانية بتشييد بنيانهِ على اركان ثابتة تثبت معها سعادة الانسان . وارى من الصعب او المستحيل تحقيق هذه الامنية ما دامت الغرائز مختلفة في عملها ومضلة في دلالتها وما دامت المنافع متعددة ومتنوعة والكل يعمل للاستئثار بها لان

حب الاثرة والسلطة من مظاهر الحيوانية او بالحري من الافعال الطبيعية التي تأصلت ونمت في كل الكائنات الحية وجعلت الحي يسعى لحفظ كيانه باستنصال ما يقدر على استئصاله مما يعترض كيانه او بمحاربة ما لا يقوى عليه بما سلحته به الطبيعة من الاجهزة التي تدفع عنه الأذى بحيث اصبحت الحياة حيوانية كانت او نباتية جهادًا مستمرًا يبتدئ منذ اول وجود الحي الى ان تنتهك قواه وتخل حزونته و يضمحل من عالم الحي. وهذا هو الناموس الطبيعي المعروف بتنازع البقاء. ومهما بلغ القانون من الكمال فلا بد من بقاء اثر فيه للنقص الدال على نقص في الغريزة وان يبقى فيه تقصير لعدم امكان احاطته بكل ما يتفرع من المسائل التي تعرض عليه وهو يحاول حلها بتطبيق موادهِ التي وضعت للنظر الاجمالي في اعمال اجمالية فتطبيق المادة على اعمال افرادية قد لا يكون صحيحًا او لا يفي بالغرض المطلوب

وقد حاول الانسان منذ مئات من السنين تهذيب القانون وبالتوسع في موادهِ حتى يمكن تطبيقها على كل قضية يعرض حلها عليهِ ورجا زعم واضعوهُ والمشتغلون بهِ انهم وصلوا الى الغاية التي يرجونها منهُ وهي بسط العدالة وسعادة الاجتماع ولكنهم متى اضطروا الى التطبيق وجدوا من العثرات والصعوبات ما لم يكن في الحسبان فيعودون الى التغيير والتبديل والتحرير والتحويل وتبقى مع ذلك الحالة على ما هي من التعقيد والاشكال ولو رجعوا الى النظام الطبيعي لعرفوا ان الخلل من سوء هذا النظام وان لا مناص في اشتباك عناصر الاجتماع من ارتكاب المظالم ولا مناص ايضًا من وجوب تحملها

ولا ينكر ان الاجتماع قد ارتقى كثيرًا ولا سيما في العصر الاخير ولكن سيف ارتقائهِ شذوذًا وفي قانونهِ خروجًا عن الحدود لا يمكن التعليل عنهما الاَّ بفساد الغريزة فقد تطرف محبو الانسانية بتأليف الجمعيات للرفق بالحيوان وزعموا ان ذلك من واجبات الانسانية ويحتم على كل فرد العمل بهِ ولكن فاتهم ان تطرفهم شذوذ عن الواجب الانساني لانهم يرفقون بالحيوان ويجورون على الانسان فيحذرون على الحوذي ان يضرب البهيم بسوطهِ ولكنهم لا ينكرون ضرب الحوذي باسواطهم و يرفقون بالحيوان الآهل الذي ينفع الانسان ليخدمهِ ولكنهم يذبحون الحيوان الآهل الذي ينفعهُ بغذائهِ. فالرفق بالحيوان انما هو الاَّ من الانانية الانسان وحبهِ للأثرة وليس هو في شيء من كمال الاجتماع

وقد شرعت رسل السلام في هذهِ الايام تبشر بسعادة الاجتماع وتطلب من اصحاب الأثرة والسلطة نزع السلاح والنزوع الى التضامن العام. ولكن انَّى لنستأثر ان يرضى بذلك وهو يرى الملايين تأتمر بأمرهِ وتتفانى في خدمتهِ ليقودها على اهوائهِ كما يقود الراعي قطيعًا

من الانعام فلا يرضى ان ينزل عن عرش الالوهية ويستوي في مصاف الرعية . وازى ان الحكومة الدستورية لا تبعد كثيراً عن حكومة الفرد في تأدية الوظيفة الاجتماعية ولا تختلف عنها الاَّ من حيث توزيع الاثرة لان الحق في كثيرها هو في جانب القوة ولان القانون يخوّل رجال الحكومتين ان تهدر الدماء وتذهب بالارواح بلا حساب ولا مبالاة . والفرق بينهما أن الحرب في الاولى تشهر بارادة الفرد وفي الثانية بارادة افراد وفي الاولى لارضاء رغائب الفرد وفي الثانية للدفاع عن مصالح الوطن وشرفه ولكنها في الحرب على الحالين والدماء تهرق فيها في الحكومتين . فالحكومة الدستورية التي تفضل كثيراً حكومة الفرد لم تقم بالواجب المطلوب منها نحو الاجتماع بنشر السعادة وبسط العدالة بل بقيت هذه المسئلة فيها كما كانت في الحكومة المطلقة من المسائل المعقدة التي لا تحل او لا يحلها الاَّ الزمن الآتي البعيد

ومن غريب التمويهات ادعاء الحكومات الدستورية ان الغاية من زيادة المعدات الحربية هي حفظ السلام العام ولو اجمعوا على العدول عنها ورفعوا عن اكتاف العامة عبء اثقالها لما كان في عملهم هذا ما يخل بالسلام العام بل كان هو السلام بعينه ولكانت الالوف العديدة تتخلص من قيود الجندية وتشترك في العمل لخدمة الهيئة الاجتماعية وكانت العقول الثاقبة التي انصرفت الى اختراع معدات القتل تنصرف الى اختراع معدات العمران ولكانوا يستغنون عن القانون العسكري وعن المحكمة الدولية التي وضعت اصلاً لتوطيد دعائم السلام فانصرفت الى سنّ قوانين الحرب واشتغلت بفصل الخلاف في توزيع الغنائم

يزعم اهل السياسة ان محكمة لاهاي هي من محاسن هذا العصر لانها محكمة السلام وبها تجتنب الحروب ويمنع هرق الدماء ولكنها منذ تشكيلها الى الآن لم تمنع حرباً ولا حقنت دماً فقد دعي لمقدمها كبير من كبار العصر ورئيس من اعظم رؤساء الحكومات الذي يقبض على زمام اكثر من ٤٠٠ مليوناً من البشر وما كادت تتألف حتى التهبت في حرب دموية شابت لهولها الاطفال ولم يذكر التاريخ حرباً اكثر منها شؤماً واشد هولاً وانتك في النفوس واقتل في المجتمع فاشتغلت محكمة لاهاي حينئذٍ بوضع قانون للحياد ولتحويل السفن الحربية ولغير ذلك من المسائل الخارجة عن وظيفتها الاصلية . وذاك الرجل العظيم الشان الذي تنحني لهيبته الرؤوس اجلالاً ولا يذكر اسمه الاَّ بالتعظيم والاحترام ما كاد يخرج من تلك الحرب المشومة حتى انتشرت الثورة في بلاده وفاضت بها الدماء وعمّ البلاء ومع هذا كله فمحكمة لاهاي التي قامت بدعوته لم تأتِ عملاً ولا اوقفت حرباً ولا حقنت دماً ولا وجهت اليه لوماً لوجودها اذاً لا يبرهن على حصول التضامن العام بل بالعكس يدل على خلل الغريزة الاجتماعية ويؤيد

ما قدمناه سابقاً انهُ لا يجوز الاسترشاد بها الى سن القانون فهو اشبه بغريزة انتخاب الطعام التي لا يهتدي بها الانسان الى انتخاب ما يلائمهُ من الغذاء فليأ الى العلم الذي هداهُ الى معرفة الغذاء الموافق لهُ في كل احوال المعيشة. ولهذا يجب ان نعرف اولاً ما هي مطالب الغريزة الاجتماعية ومن ثم نبحث في الوسائل التي تساعد على سعادة الافراد من المجتمع الانساني لان السعادة المطلقة يتعذر الحصول عليها والسعادة الحقيقية غير محدودة ولا معروفة وما نعتبرهُ سعادة في الواحد قد يكون شقاء في الآخر وربَّ قائل يقول عن نفسهِ انهُ سعيد والعموم ينكر عليهِ ذلك او يحكم لهُ العموم بالسعادة وهو ينكرها على نفسهِ هذا عدا عن ان الشعور بالسعادة التامة كثيراً ما تكون عرضاً كما في الجنون او الفالج العام والحصول عليهِ يجب ان يكون كل الناس مجانين وعليهِ فالسعادة التامة والحقيقية ليست بموجودة لانها ترتبط ارتباطاً متيناً بالسعادة الاجتماعية وما دامت هذه بعيدة الحصول فتبقى هي والعدالة من العقد التي لا يسهل حلها

يقول البعض ان القوانين وضعت في اجتماع يختلف عن الاجتماع الحالي فيجب نقضها برمتها وسن قانون جديد يوافق المدنية الحاضرة لان اصلاح البناء المتهدل لا يجود العمل فيهِ كما يجود في البناء الجديد على ان ذلك لا يأتي بالغاية المطلوبة لان المدنية ليست واحدة بل تختلف باختلاف الامم في عوائدها واخلاقها وآدابها فلا يمكن ان يكون القانون شاملاً وثابتاً الاَّ ان تكون المدنية واحدة واخلاق الامم كلها واحدة وثابتة وما دام الناموس الطبيعي يقضي بعد الثبوت على حالة واحدة فالقانون لا يمكن ان يكون ثابتاً بل يتنوع بحسب تقدم الامم في المدنية

وقد اصاب صديقي الدكتور شميل بانتقادهِ القانون في رسالتين بليغتين نشرهما المقتطف واخطأ الذين حملوا عليهِ وسفهوا رأيهُ لانهُ فاتهم انهُ بعيد المرمى وشريف الغاية ولذا تطفلت على البحث في هذا الموضوع من الوجه الفلسفي والعلمي لايضاح ما اشكل على مناظريهِ وفضلت نشرهُ في المقتطف لسعة باب البحث فيهِ وانما وجلت هذا الباب اظهاراً للحقيقة من جهة واستدراراً لمعارف الادباء من جهة اخرى وما انا في هذا البحث سوى ملتقط فتاتاً من موائد اهل العلم ولعلَّ صديقي الدكتور شميل يتحف القراء بنفثات قلمهِ السيال لانهُ غزير المادة وواسع الاطلاع في هذه الابحاث وقلَّ من يجاريهِ فيها ويتقنهِ علماء القانون وغيرهم من رجال العلم والادب الذين يهمهم ارتقاء الاجتماع ووضع نظام لنمو الانسانية يكون فيهِ اقل ما يمكن من الشوائب لتمكن افراد المجتمع من الحصول على قدر ما يمكن من السعادة والتمتع بقدر ما يمكن من العدالة

الدكتور امين ابو خاطر